

## محاولة انقلاب في تركيا: ما هي التداعيات؟ الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن

يوليو 2016

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن وجهة نظر المؤلف فقط، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وهي هيئة اتحادية مستقلة، ولا تعبر كذلك عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

## ما هي تفاصيل الموضوع؟

وفي ظل هذا "النموذج التركي" فإن الجيش كان يتصرف باعتباره سلطة رابعة بجانب سلطات الدولة الثلاث للسيطرة على ميول الأغلبية المفرطة لدى مختلف الجماعات، وقد تدخل لتحقيق ذلك مرات عديدة<sup>2</sup>. وأطاحت المؤسسة العسكرية بالحكومات المدنية في 1960 و1971 و1980 و1997. وغالباً كان السبب وراء تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية هو ردع الحكومات التي تحاول إعادة الدين إلى المجال السياسي مجدداً. وعقب كل تدخل عسكري، كانت هناك فترة يتم فيها اعتقال السياسيين أو نفيهم أو اضطهادهم وبعدها يتم تنظيم انتخابات جديدة. ومع هذا فإن الناخبين الأتراك كانوا لا يصوتون للمرشحين الذين تفضلهم المؤسسة العسكرية.

وفي عام 2002 استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان شدد الناخبين ذوي الطبيعة المحافظة في الأناضول ووصل إلى السلطة لأول مرة بعد عام واحد من إنشاء الحزب. وقد فاز الحزب بجميع الانتخابات التي نُظمت منذ ذلك الحين. وتولى أردوغان منصب رئيس الوزراء في الفترة من 2003 إلى 2014 وبعدها أصبح رئيساً للجمهورية التركية. ويأتي تحجيم الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية والسماح بمزيد من الحريات الدينية في المجتمع ضمن الأولويات الرئيسية لحزب العدالة والتنمية وناخبيه.

وعندما انتُخب أردوغان رئيساً للوزراء لأول مرة، كان الجيش لا يزال القوة المهيمنة داخل الدولة. ولكن حزب العدالة والتنمية استغل الشروط المطلوبة للموافقة على طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وحصل على دعم دولي واسع النطاق لإدخال عدد من الإصلاحات، وأهمها المعايير التي يضعها الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة وسيطرة المؤسسات المدنية والحرية الدينية. وأضعفت هذه الإصلاحات من نفوذ الجيش كقوة مستقلة بذاتها عن بقية مؤسسات الدولة.

وفي الوقت نفسه فإن أردوغان قام بالتخلص من الجماعات المتعصبة "للفكر الكمالي" في المؤسسة العسكرية وترقية الضباط المتعاطفين مع حزبه. وفي عام 2007 وجهت المؤسسة العسكرية تهديداً صريحاً لحزب العدالة والتنمية بسبب السياسات التي يتبعها، ولكن الشعبية الجارفة التي يتمتع بها أردوغان كان معناها أن الجيش لا يمكنه التدخل كما فعل مع الحكومات السابقة. ومحاولة الانقلاب العسكري في 15 يوليو هي أول تدخل جدي من المؤسسة العسكرية ضد حزب العدالة والتنمية.

ويبين فشل الانقلاب بهذه السرعة أن أردوغان نجح في إضعاف أحد الأعمدة التي تعتمد عليها الدولة القائمة على مبادئ مصطفى كمال أتاتورك. ويتضح من إدانة جميع الأحزاب السياسية بما في ذلك الحزب الجمهوري العلماني وحزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب الحركة القومية (MHP) وحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لمحاولة الانقلاب العسكري أن الأتراك متمسكون بمؤسساتهم المدنية الديمقراطية. ورغم أن هناك الكثير من الأتراك الذين يعارضون حكم أردوغان معارضة شرسة إلا أن الأغلبية لا تزال تفضله على العودة إلى الحكم العسكري.

أثارت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا لغطاً واضطراباً كبيراً لبعض الوقت في هذه الدولة التي تربط بين قارتي أوروبا وآسيا، وبها كثافة سكانية مرتفعة. ولكن في غضون فترة تقل عن اليوم الواحد انطوت هذه الصفحة وتؤكد أن المؤسسة العسكرية التركية باتت قدرتها ضعيفة على التدخل في النظام الديمقراطي وتبين كذلك استمرار الدعم الشعبي للحكومة المنتخبة بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وعزم الحكومة وتصميمها على تعزيز سيطرتها. تسلط هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية الضوء على ملامبات محاولة الانقلاب وتداعياتها على الساحتين المحلية والدولية.

## محاولة الانقلاب

في يوم الجمعة الموافق 15 يوليو 2016 قامت بعض عناصر الجيش التركي بانقلاب عسكري وسعت للسيطرة على مقر الحكومة والمؤسسات الإعلامية في أنقرة وأسطنبول. وفوجئ الرئيس رجب طيب أردوغان الذي كان يقضي أجازته في مدينة مرماريس الساحلية بخر الانقلاب العسكري، وتم احتجاز الجنرال خلوصي آكار، رئيس أركان الجيش التركي، وحاصرت الدبابات القصر الرئاسي، وقصفت الطائرات الحربية مبنى البرلمان. وأعلنت مجموعة تسمى نفسها "مجلس السلام في البلاد" فرض الأحكام العرفية وحظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية التركية.

ولكن في غضون ساعات من هذه الأحداث بدا واضحاً أن القائمين بالانقلاب لم يستطيعوا الحصول على الدعم اللازم للاستيلاء على السلطة. ومن جانبه استخدم الرئيس رجب طيب أردوغان وسائل التواصل الاجتماعي لدعوة أنصاره للخروج إلى الشوارع والتظاهر رفضاً للانقلاب هؤلاء العسكريين المتمردين. وقام بتعيين الجنرال أوميت دوندار، قائد الجيش الأول، في منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية مؤقتاً. وأصدر أوامره للطائرات الحربية بتدمير المعدات العسكرية التي نشرها الانقلابيون في الشوارع. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل 290 شخصاً على الأقل وأصيب الكثيرون. وتعهد أردوغان باجتماعات جذور "الفيروس" الذي تسبب في هذا التمرد<sup>1</sup>.

## تحدّي أردوغان لمبادئ الفكر الكمالي

محاولة الانقلاب العسكري ما هي إلا آخر حلقة في تاريخ طويل من العلاقات المعقدة بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية منذ الإعلان عن قيام الجمهورية التركية في 1923 بعد زوال الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن مصطفى كمال أتاتورك، أول رئيس للجمهورية التركية، قام بتغيير النظام العثماني الذي كان قائماً على أصول دينية إلى نظام ديمقراطي برلماني له توجهات غربية. ونظراً للتوجس من الطبيعة الدينية المحافظة للشعب آنذاك، فإن المؤسسة العسكرية مُنحت دوراً مهيماً في صياغة مؤسسات الدولة الجديدة، حيث كانت فوق الحكومة ومستعدة دائماً "لتصحيح" النظام الديمقراطي حينما يهدد الرؤية العلمانية للدولة بحسب "مبادئ الفكر الكمالي".

## حزب العدالة والتنمية وحركة غولن

اتهم أردوغان المفكر الإسلامي فتح الله غولن وحركة غولن العالمية التي يتزعمها بالوقوف وراء الانقلاب بدلا من اتهام العناصر العلمانية في المؤسسة العسكرية. وهناك اعتقاد بأن هذه الجماعة، التي يقال إنها تتبنى مبادئ الإسلام السني المعتدل، لها نفوذ مؤثر في الشرطة والقضاء وأصبحت منافساً قوياً لحزب العدالة والتنمية. ولهذا فإن الحكومة التركية ترغب في إضعاف نفوذها. وينفي فتح الله غولن نفسه، من منفا الاختياري في الولايات المتحدة الأمريكية، أي ضلوع لجماعته في محاولة الانقلاب.

وفي الواقع فإن غولن نفسه كان دليفاً قوياً لحزب العدالة والتنمية في سعي الأخير لإضعاف نفوذ العناصر المؤيدة لمبادئ الفكر الكمالي في المؤسسة العسكرية وكذلك في إفساح المجال أمام دور أكبر للدين الإسلامي في المجتمع. واستطاع فتح الله غولن بعلاقاته في المؤسسة القضائية المساعدة في محاكمة جنرالات رفيعي المستوى. ولكن في ديسمبر 2013 حدث الشقاق بين أردوغان وغولن وأصبحت عدوين لدودين. وتعود أسباب هذا الشقاق إلى الانتقادات التي وجهها غولن للإجراءات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية ضد تظاهرات حديقة غيزي في مايو 2013، والشكوك التي تساور أردوغان بأن غولن أوغّر للجهات القضائية في ديسمبر من نفس العام بفتح تحقيق في فضيحة فساد كبرى تورطت فيها حكومة أردوغان وأفراد عائلته. وفي مايو 2016 أعلنت الحكومة التركية رسمياً اعتبار حركة غولن منظمة إرهابية.<sup>3</sup>

## التداعيات داخل تركيا وخارجها

تُظهر تبعات هذه الأحداث أن محاولة الانقلاب العسكري لها تداعيات مؤثرة على صعيد السياسة الداخلية وكذلك على الصعيد الدولي. أما عن تأثيرها على الشؤون السياسية والسياسات الداخلية، فمن المحتمل أن تسفر عما يلي:

- **مزيد من التضييق على المؤسسة العسكرية والمعارضة السياسية:** بعد أن حذر أردوغان وحزبه باستمرار من احتمال وقوع انقلاب ومن "الدولة الموازية" يبدو أنهما بصدد إحكام قبضتهما على السلطة أكثر مما سبق والتخلص من العناصر المؤيدة لمبادئ الفكر الكمالي والعناصر المتعاطفة مع حركة غولن في الجيش والشرطة والقضاء. ومما يشير إلى مقدار هذا التضييق فإن الحكومة قامت في الأيام الأولى بعد محاولة الانقلاب، بحسب التقارير الصحفية، بإيقاف حوالي 9000 من ضباط الشرطة عن العمل والقبض على 6000 من العسكريين و3000 من القضاة و30 من المحافظين وثلث من يحملون رتبة لواء في القوات المسلحة كلها.<sup>4</sup>
- **تعميق الانقسام والاستقطاب في المجتمع التركي:** أدانت جميع الأحزاب السياسية محاولة الانقلاب. ولكن بدلا من أن يستغل أردوغان هذه الفرصة لتحقيق الوحدة بين أفراد المجتمع فإن حملة التطهير التي ينفذها في مختلف المؤسسات قد تعمق الانقسام بين مؤيديه ومعارضيه. وفي إحدى الدلالات على هذا الانقسام فإن الأشخاص الذين لبوا دعوة أردوغان للتظاهر للدفاع عن النظام السياسي كانوا يرددون شعارات دينية مما أثار القلق والتوجس بين القطاع العلماني الذي لا يستهان به في المجتمع التركي.

- **تزايد الاحتمالات بحدوث تعديلات دستورية:** في الوقت الحاضر يبدو أن أردوغان خرج من هذه الأزمة أكثر قوة بل وأكثر عزمًا وتصميماً على تنفيذ خطته. ففي السنوات الأخيرة يدفع أردوغان بكل قوة لإدخال تعديلات دستورية تمنح سلطات تنفيذية لمنصب الرئيس. ومن المرجح أن يستغل اللحظة الراهنة للدفع في هذا الاتجاه لتحقيق أهداف شخصية تراوده منذ فترة طويلة.

- **مزيد من التضييق على حرية الصحافة:** يفرض حزب العدالة والتنمية قيوداً على حرية الصحافة والحرية الأكاديمية في تركيا، ويبرر هذه السياسات بمقتضيات الأمن القومي لمواجهة الهجمات الإرهابية التي يشنها الأكراد وتنظيم داعش. وفي هذا الإطار أغلقت الحكومة التركية مواقع وصدف إخبارية لها علاقة بحركة غولن مثل صحيفة زمان اليوم واعتقلت عدداً من الأكاديميين الذين ينتقدون سياسات حزب العدالة والتنمية. ومن المحتمل أن يزداد هذا التضييق في الفترة المقبلة.

أما على الصعيد الدولي، فإن العديد من الحكومات تعبر منذ فترة طويلة عن عدم ارتياحها تجاه حزب العدالة والتنمية والسياسات التي ينتهجها. وينظر البعض بعين القلق إلى النزعة الاستبدادية التي يتسم بها أردوغان، في حين يتابع البعض الآخر بحذر انتشار الإسلام السياسي في ظل حكمه، وما زال فريق ثالث يبدي تخوفه من الطريقة التي تتعامل بها تركيا مع الصراعات الإقليمية وما نتج عنها من مشاكل الهجرة واللاجئين. ورغم أن التبعات الرئيسية على المدى القصير من المحتمل أن تكون أكثر وضوحاً على الصعيد الداخلي في تركيا إلا أن التأثيرات على الصعيد الدولي قد تشمل ما يلي:

- **زيادة القلق وعدم الارتياح على الصعيد الدولي تجاه رد فعل أردوغان:** سوف يستخدم أردوغان محاولة الانقلاب في المناقشات والحوار مع الشركاء الدوليين كمبرر لحملة التضييق والتطهير التي يقوم بها في مؤسسات الدولة، وسيساعده الدعم الشعبي الذي يحظى به في التأكيد على أن ما يقوم به يتفق مع المبادئ الديمقراطية. ومع هذا فإن نطاق حملة التطهير هذه وطبيعة الدعم الشعبي الذي يقوم على الإسلاميين والمطالبات بإعادة عقوبة الإعدام ستزيد من الإحساس بعدم الارتياح بين الأطراف الدولية تجاه نظام حكمه.

- **التأثيرات السلبية المحتملة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا:** طالبت الحكومة التركية بتسليم فتح الله غولن الذي يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية. وقال رئيس الوزراء التركي بينالي يلدريم إن "الدولة التي تقف بجوار هذا الرجل ليست صديقا لتركيا" وستؤثر الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا الطلب على العلاقات الأمريكية التركية. فرفض الطلب يمكن أن يكون له تداعيات على دور تركيا في طف الناتو والحرب على تنظيم داعش واستخدام قاعدة إنجربريك الجوية.<sup>5</sup>

- **الآثار غير المباشرة في الدول الأخرى:** هذه الأحداث قد يكون لها تداعيات في الدول التي يوجد فيها أعداد كبيرة من المواطنين ذوي الأصول التركية ومنها ألمانيا. فإذا زادت حدة المواجهة بين مؤيدي أردوغان ومعارضيه، فإن ذلك قد يؤدي إلى احتجاجات وأحداث محدودة النطاق في هذه الدول. كما أن زيادة قوة حزب العدالة والتنمية يمكن أن تنشأ مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين في الدول الأخرى ومنها مصر.

- **صَغَف النفوذ التركي على المستوى الإقليمي:** في ظل تزايد المشكلات على الساحة الداخلية وضمف المؤسسة العسكرية فإن هناك احتمالاً أن تقلل تركيا، على المدى القصير على الأقل، من مشاركتها في الصراعات الإقليمية وتعود إلى السياسة الخارجية التي كان يطبقها أردوغان في البداية وهي "صفر مشاكل مع الجيران".<sup>6</sup> وقد يكون لذلك تأثير وتداعيات على موازين القوى في سوريا وليبيا على سبيل المثال.

## الخاتمة

أظهرت محاولة الانقلاب أن هناك تغييراً جذرياً في طبيعة العلاقة بين الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية في تركيا. فلأول مرة في التاريخ التركي نجد أن هناك زعيماً مدنياً يكتسب ولاء وتأييد الأطراف العسكرية الرئيسية لنظام حكمه الذي يخالف مبادئ الفكر الكمالي وعلمانية الدولة. وسيزيد التطهير الذي يقوم به أردوغان لعناصر المعارضة من المؤيدين لمبادئ الفكر الكمالي والمؤيدين لحركة غولن على حد سواء من قبضته على السلطة ولكنه سيعمق أيضاً الانقسام في المجتمع التركي. وستؤدي العداوة والمواجهة بين مؤيدي أردوغان ومعارضيه إلى تفاقم المشكلات الحالية التي تواجه تركيا ومنها الأكراد وتنظيم داعش ومشكلة اللاجئين السوريين. وربما يكون لهذه الأحداث تداعيات على الدور التركي في المنطقة. ولم تحقق أنقرة حتى الآن نجاحاً ملحوظاً في جهودها لمواجهة تنظيم داعش أو تسوية الأزمات الإقليمية. ومن المحتمل أن تتسبب حملات التطهير في إضعاف الروح المعنوية والقدرات الموجودة في المؤسسة العسكرية التركية، مما قد يجعلها أقل فاعلية مقارنة بما سبق في تنفيذ هذه المهام.

---

## Endnotes

- 1) "Turkey coup arrests hit 6,000 as Erdogan roots out 'virus'", *BBC World*, 17 July 2016, <http://www.bbc.com/news/world-europe-36818401>
- 2) Ozan O. Varol, "The Turkish "model" of civil-military relations", *Oxford Journal of International Law*, 11 (3), pp. 727-750, <http://icon.oxfordjournals.org/content/11/3/727.full>
- 3) "Turkey officially designates Gülen religious group as terrorists", *Reuters*, 31 May 2016, <http://www.reuters.com/article/us-turkey-gulen-idUSKCN0YM167>
- 4) "Vast purge in Turkey as thousands are detained", *New York Times*, 19 July 2016.
- 5) James Stavridis, "Turkey and NATO: what comes next is messy", *Foreign Policy*, 18 July 2016, <https://foreignpolicy.com/2016/07/18/turkey-and-nato-what-comes-next-is-messy-coup-erdogan-incirlik-air-base-nuclear-weapons/>
- 6) "Policy of zero problems with our neighbors", Turkish Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.tr/policy-of-zero-problems-with-our-neighbors.en.mfa>